



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

Arab Planning Institute - Kuwait

النمو الشامل

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والتاسع والعشرون - أيلول/ سبتمبر 2016 - السنة الرابعة عشر
جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2016

أهداف «جسر التنمية»

المحتويات

- 2..... أولاً: المقدمة
- 3..... ثانياً- السياسة المالية الملائمة لـ "النمو الشامل"
- 6..... ثالثاً- السياسة النقدية الملائمة لـ "النمو الشامل"
- 7..... رابعاً- المؤسسات النقدية الملائمة لـ "النمو الشامل"
- 12..... خامساً- المؤسسات المالية الملائمة لـ "النمو الشامل"
- 15..... سادساً- الموازنة العامة المستجيبة للنوع الاجتماعي
- 17..... سابعاً- المسؤولية الاجتماعية للشركات
- 19..... ثامناً- مؤسسات شبكات الأمان الاجتماعي
- 24..... تاسعاً- التنسيق المؤسسي: الحاجة لمؤسسة "الدولة التنموية"
- 27..... المراجع
- 29..... الهوامش

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم والمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدّم وللزوار الأمتنا العربية،،،

د. بدر عثمان مال الله

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

النمو الشامل

إعداد د. أحمد الكواز

أولاً: مقدمة

تشهد المنطقة العربية، على الأقل في العديد من بلدانها، اتجاهات متباعدة ما بين سلوك النمو الاقتصادي، وسلوك توزيع الدخل، وسلوك التشغيل، والبناء المؤسسي، والمتطلبات البيئية، وحرية النفاذ في الخدمات الصحية والتعليمية، والنمو القطاعي، والتمايز حسب النوع الاجتماعي. وقد استدعت مثل هذه التباينات في سلوك العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، اهتمام العديد من العاملين ذوي العلاقة في البحث عن هدف موحد للاقتصادات المختلفة يترتب عليه التحقيق الأني للعديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الفرعية آنياً. وهو الأمر الذي نتج عنه الاتفاق على هدف «النمو الشامل» ورغم اختلاف العديد من الجهات المعنية في تعريف هذا النمو إلا أن النقاط المشتركة عديدة بين هذه التعاريف. ولعل من أهمها، الاتفاق على عدم تصادم النمو مع اعتبارات توزيع الدخل وتوفير فرص العمل، وضمان العدالة الاجتماعية. فالعمل على تحسين توزيع الدخل يجب أن يعني تعزيزاً للنمو وليس العكس، كما كان

الاعتقاد سائداً سابقاً، ولا زال عند بعض المدارس. كما أن حرية النفاذ للخدمات الصحية والتعليمية، وشبكات الأمان الاجتماعي، ومحاربة عمالة الأطفال، والبناء المؤسسي اللازم لاتخاذ القرارات الرشيدة، واحترام الموارد الطبيعية، كلها أمور تساهم في إيجاد واستدامة الاستقرار الاجتماعي ومن ثم الاقتصادي والسياسي.

ومما يلفت النظر بأن الاهتمام بالنمو الشامل لم يعد محل اهتمام الدول النامية فقط، بل والدول المتقدمة أيضاً. وذلك بسبب تنامي مشاكل النمو، والبطالة، والأضرار البيئية، أساساً. وعليه، فإن الاهتمام بالنمو الشامل لم يعد يقسم البلدان إلى تلك المهتمة بـ«النمو»، أي البلدان المتقدمة، وتلك المهتمة بـ«التنمية»، أي البلدان النامية. وهو الأمر الذي يساعد في التغذية المتبادلة ما بين تجارب المجموعتين من البلدان. كما أن المطالبة بمكونات النمو الشامل أصبحت كوثية، بحيث شملت ميدان التحرير، في مصر، والعاصمة تونس، ولوس أنجلوس، ووالوول ستريت بالولايات المتحدة، على سبيل المثال، لا الحصر.

يعتبر مفهوم «النمو الشامل» من المفاهيم واسعة الانتشار حالياً، باعتباره أحد المقاييس الأكثر شمولية لمدى تحقيق الرفاه بمعناه الشامل، الاقتصادي والاجتماعي، والبيئي، والمؤسسي، والثقافي، ضمن اعتبارات أخرى. وتتبنى هذا المفهوم العديد من المنظمات الدولية والإقليمية وعلى رأسها البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، وبنك التنمية الآسيوي، وغيرها.

ومن المهم التأكيد على أن النمو الشامل يتصف بالاعتماد المتبادل، والتغذية الخلفية، وإن تباطؤ أو عدم تحقيق مكونات هذا النمو لا بد وأن ينعكس سلباً على تحقيق النمو الشامل. وبالتالي فمن الأهمية بمكان ضمان كافة أداء المؤسسات المسؤولة عن أداء مكونات هذا النمو بشكل كفاء. ويقودنا هذا المتطلب إلى أهمية اختيار، وإعادة هيكلة اختيار متخذي القرارات المسؤولة عن هذه المؤسسات. لما لذلك من أهمية في تبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة التي تضمن تجانس عمل مكونات النمو الشامل.

ومن الجدير بالذكر بأن أول استخدام لمفهوم النمو الشامل يعود لبداية هذا القرن، الحادي والعشرون، وذلك عندما

استخدمه (Kakwani and Pernia, 2000) ليشير إلى كيفية توجيه النمو لخدمة الفقراء، معرّفاً هذا النمو، الموجه للفقراء بأنه الذي يساعد الفقير بالمشاركة الفعالة، وبالاستفادة من النمو الاقتصادي. فقد تمت الإشارة إلى النمو الشامل، في هذا السياق، ليشير إلى أنه متميز، ثم تبع ذلك العديد من الاسهامات الأخرى، مثل البنك الدولي، أو برنامج الأمم المتحدة للإنماء، أو الاتحاد الأوروبي، أو البنك التنمية الآسيوي (أنظر الإطار رقم (1)). ورغم تبني الكثير من الدول النامية، وعلى رأسها الهند، لهذا النوع من النمو ولجعله عنواناً لخطتها الاقتصادية الحادية عشر (2007-2012)، المجلد الأول، ولخطتها الحالية الثانية عشر (2012-2017)، إلا أنه لم يُلحظ، مع استثناءات لبعض الإشارات، أن تبنت الدول العربية في وثائقها الاقتصادية المهمة هذا النوع من النمو كأساس للإدارة الاقتصادية والاجتماعية. وهو الأمر الذي يستدعي أهمية توجيه الاهتمام نحو هذا النوع من الاهتمام بأهداف التنمية متعددة الأبعاد لتكون أساساً للعمل الاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية (أنظر الشكل رقم (1)).

الإطار رقم (1): "النمو الشامل"

هناك العديد من التعاريف الخاصة بـ "النمو الشامل"، ولعل من أهمها تعريف البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الآسيوي للتنمية، واستراتيجية النمو الأوروبية 2020. تعريف البنك الدولي: يشير إلى نمط وسرعة النمو، والتي تتصف بالارتباط المتبادل والتي تخضع للتقييم بشكل آني. حيث تعتبر سرعة النمو مهمة في البنك بهدف التخلص من الفقر المطلق. إلا أنه ولضمان استدامة النمو في الأجل الطويل لابد أن يكون النمو شاملاً بكافة القطاعات خاصة فئة قوة العمل من السكان. ويضمن هذا التعريف الربط ما بين البعد الكلي والجزئي للنمو. وبهذا المعنى يركز "النمو الشامل" على توليد فرص عمل جديدة ودخول جديدة. وينتهج البنك لتحقيق "النمو الشامل" آجال طويلة مع اهتمام باستدامة النمو. علماً بأن مفهوم الشمول هنا يشير إلى المساواة في الفرص من حيث حرية النفاذ للأسواق، والموارد، وبيئة عمل غير متحيزة للأفراد ورجال الأعمال.

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ينظر البرنامج لهذا النوع من النمو على أنه نتيجة Outcome وعملية Process، مع أهمية ضمان أن كل فرد لابد أن يشارك في عملية النمو، سواء في عملية اتخاذ القرار والمشاركة في النمو. كما أن نتائج النمو يجب أن توزع بشكل عادل. وعليه يتضمن "النمو الشامل": المشاركة في النمو، والمشاركة في المنافع.

تعريف البنك الآسيوي للتنمية: ينظر للنمو الشامل على أنه يذهب أبعد من أهداف النمو الاقتصادي. فهو لا يخلق فرص اقتصادية جديدة فقط، بل يضمن، أيضاً، حرية النفاذ العادلة لجميع شرائح المجتمع، خاصة الفقراء. ويعتبر نمو الدخل "شاملاً" إذا:

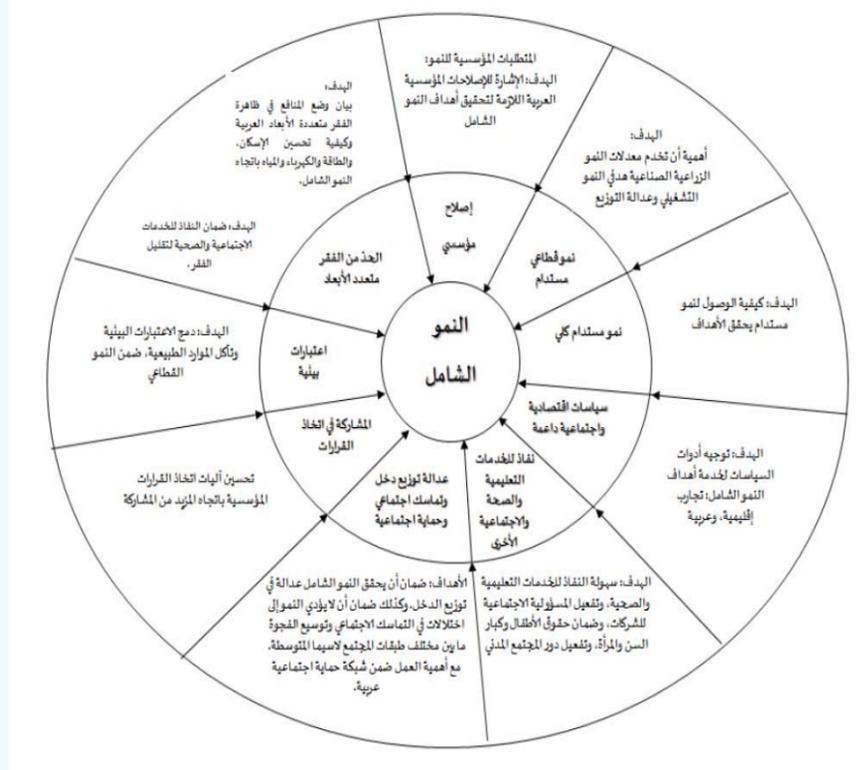
- سمح بالمشاركة لكل أعضاء المجتمع، مع إشارة خاصة لمشاركة الفقراء، وذوي القدرات الخاصة بالنمو (أي مشاركة غير تمييزية)، وما يتضمنه ذلك من المشاركة في "عملية" النمو.
- أن يرافق هذا النمو انخفاض في عدم المساواة في أبعاد الرفاه غير المرتبطة بالدخل، والمهمة لتعزيز النمو، بما في ذلك النفاذ للخدمات التعليمية، والصحية، والتغذية، والتماسك الاجتماعي. وما يتضمنه ذلك من المشاركة في "نتائج" النمو.

تعريف استراتيجية النمو الأوروبية 2020: وفقاً لهذه الاستراتيجية فإن "النمو الشامل" يتضمن "تمكين" الناس من خلال مستوى تشغيل أكبر، والاستثمار في المهارات، ومحاربة الفقر، وتحديث أسواق العمل، والتدريب والحماية الاجتماعية بهدف مساعدة الناس على توقع وإدارة التغيرات، وبناء مجتمع متماسك. ومن المهم أيضاً توزيع نتائج النمو على كافة أعضاء الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الأعضاء الأبعد، وبالشكل الذي يقوّي التماسك الإقليمي. كما أن "النمو الشامل" لابد أن يضمن العدالة في فرص النفاذ للجميع وطول العمر المتوقع.

ورغم وجود عناصر مشتركة ما بين التعاريف المشار إليها أعلاه، فإن التقرير الحالي يعتمد، بشكل كبير، على التعريف الوارد من قبل البنك الآسيوي للتنمية لما يتضمنه من العديد من الاعتبارات المرتبطة بالنمو المستدام، والمشاركة في "عملية" النمو، والمشاركة في "نتائج" النمو، والحاجة لبناء قدرات مؤسسية، ونظم للحماية الاجتماعية.

المصدر: OECD، 2014.

الشكل رقم (1): مكونات النمو الشامل



المصدر: الكاتب.

والسؤال الآن هو: كيف يمكن العمل

على تحقيق «النمو الشامل»، ومكوناته المختلفة الواردة بالشكل أعلاه. ولغرض المساهمة في الإجابة على هذا السؤال يمكن القول بأن هناك حاجة للعديد من السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية أساساً) بالإضافة إلى السياسات الاجتماعية، وكذلك إطار مؤسسي ملائم.

يعتبر مفهوم "النمو الشامل" من المفاهيم واسعة الانتشار حالياً، باعتباره أحد المقاييس الأكثر شمولية لمدى تحقيق الرفاه بمعناه الشامل، الاقتصادي والاجتماعي، والبيئي، والمؤسسي، والثقافي، ضمن اعتبارات أخرى. وتبني هذا المفهوم العديد من المنظمات الدولية والإقليمية وعلى رأسها البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، وبنك التنمية الآسيوي، وغيرها.

ثانياً: السياسة المالية الملائمة لـ "النمو الشامل"

لابد وقبل الإشارة إلى متطلبات السياسة المالية لأغراض النمو الشامل، الإشارة هنا وبداية، بأن إدارة هذه السياسة حالياً في أغلب البلدان النامية والعربية مستمدة أساساً من منطلقات برامج الاستقرار والتكيف الاقتصادي "Standard Adjustment Programmes" والتي تستهدف استقرار الأسعار، وضمان تخصيص كفاء للموارد ذوو صفة ساكنة. إلا أن هذه المنطلقات تعتمد على أشكال مختلفة من الافتراضات والسياسات المالية التي قد تختلف مع الأوضاع السائدة في البلدان النامية. وهو الأمر الذي يمكن أن يفسر عدم قدرة هذه السياسات وإدارتها في تحقيق أهداف تقليل الفقر، وتحسين توزيع الدخل، وتوسيع الخيارات، ومعالجة مشاكل البطالة. وكما أشار أحد اقتصاديي البنك الدولي فإنه، وبعد تطبيق طويل لهذه السياسات، كيف يمكن تفسير أنه لا زال متوسط دخل الفرد في أفريقيا لم يفوق مستواه قبل عشرين سنة. كما أن هناك متوسط دخل فرد لـ (24) بلد نامي أفريقي أقل من مستواه عام 1975، ولـ (12) بلد أقل من المستوى السائد في الستينات من القرن الماضي. وكيف يمكن تفسير تكرار الأزمات في أمريكا اللاتينية. وكيف يمكن تفسير أنه بعد أن كانت بلدان التحول الاقتصادي (مثل ملدوفيا، وجورجيا) بدون أعباء مديونية بعد بروزها عام 1991، أصبحت بعد عشر سنوات تتمتع بنتائج محلي إجمالي يقل عن النصف، وتحتاج إلى إسقاط

ديون. اذن هناك بالتأكيد مشكلة في السياسات وإدارتها (Milanovic, 2003).

بناءً على المسوحات الميدانية، وتقييم إدارة السياسات الاقتصادية الحالية توصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى عدد من محاور (ذات الطبيعة المتداخلة) الإدارة الاقتصادية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المحاربة للفقر وذات المحتوى الاجتماعي:

أولاً، التوسع في الاستثمار العام الموجه لخدمة الفقراء؛ من المهم استخدام السياسة المالية بشكل أكثر فعالية للتوسع في الاستثمار العام (أي استثمارات الموازنة العامة للدولة وليس الاستثمار العام الذي قد يتضمن استثماراً خاصاً أيضاً) الموجه للفقراء والنمو. حيث لوحظ بأن حصة الاستثمار العام من إجمالي الإنفاق الحكومي هي حصة ضئيلة، حيث تصل في حالة بلدان إقليم جنوب آسيا إلى حوالي (9%)، إلا أنها تقفز إلى حوالي (24%) في إقليم شرق وجنوب شرق آسيا، وتقفز إلى حوالي (32%) في فيتنام (McKinley, 2004). ووصلت هذه النسبة في إقليم البلدان العربية إلى حوالي (24.0%) عام 2009 وانخفضت إلى (22.8%) عام 2013 (صندوق النقد العربي وآخرون، 2014).

وتنخفض هذه النسبة في مصر لتصل إلى حوالي (9.9%) عام 2011، و(6.7%) عام 2013، وفي السودان (11.2%) عام 2011 و(11.0%) عام 2013، وفي المغرب (19.8%) عام 2011، و(18.7%) عام 2013، وفي اليمن (8.1%) عام 2011، و(7.6%) عام 2013، وفي الأردن (15.2%) عام 2011، و(14.2%) عام 2013. في حين يصل في دولة عربية نفطية كبيرة مثل

المملكة العربية السعودية إلى (33.4%) عام 2011، و(33.2%) عام 2013 (صندوق النقد العربي، مصدر سابق).

من المهم أن يتسع معنى السياسات المتبع لتحقيق "النمو الشامل"، ليشمل بالإضافة إلى اعتبارات الكفاءة، اعتبارات السياسات ذات المحتوى التنموي، مثل ضمان الحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة، واحترام البيئة والموارد الطبيعية، وغيرها.

إن أهمية الاستثمار العام، خاصة في الدول النامية العربية الفقيرة، يتجسد، ضمن آثار أخرى، في التكامل مع الاستثمار الخاص "Crowding-in". كما أن دوره في إنعاش الطلب المحلي يمثل أهمية خاصة في تخفيف عبء القيود المفروضة على جانب العرض في الأجل الطويل. كما أن إدارة الإنفاق الاستثماري العام لتحفيز أثر "Multiplier" على الاقتصاد النامي العربي يجب أن تدار بطريقة يترتب عليها رفع إنتاجية العمل ورأس المال. علماً بأن ارتفاع الميل للاستهلاك في البلدان النامية، وبضمنها العربية، يعتبر عاملاً مهماً وأساسياً في زيادة أثر المضاعف. بالإضافة إلى أن هذا التأثير سيتزايد في حالة وجود طاقات إنتاجية عاطلة (وهي الحالة السائدة في أغلب البلدان النامية والعربية).

أما القول بأن إدارة الإنفاق الاستثماري العام سيتربط عليها زيادة عجز الموازنة، كما تقترح به سياسات الإصلاح الاقتصادي الحالية، ومن ثم يساهم ذلك في زيادة معدل التضخم، وإلى خفض في سعر الصرف، وارتفاع في معدلات الفائدة، فإنه

قول لا يجد له صدى تطبيقي في حالات كثيرة (أنظر الدراسة المسحية: Hemming, Kell, and Mahfouz, 2002) (1).

ثانياً، سياسة مالية مع قيود تضخيمية أقل؛ يعتبر هدف ضغط التضخم (ما بين 5%-3) هو أحد أهداف الإدارة الاقتصادية بالبلدان النامية لارتباطه بهدف تحقيق "الاستقرار الاقتصادي Economic Stabilization". إن مثل هذا التوجه (قد يقود إلى ظاهرة انكماش. علماً بأن متوسط التغيير في معدل التضخم قد بلغ في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، خلال الفترة (2010-2013) حوالي (5.07%)، وفي بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي حوالي (3.87%)، وفي بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي (3.77%)، وفي البلدان الأقل نمواً حوالي (6.41%) (محسوبة من The World Bank, Data website). علماً بأن هذه التغييرات كانت خلال متوسط الفترة (1982-1985) (7.39%) و(9.19%) و(6.58%)، على التوالي، مع عدم توفر معلومات عن البلدان الأقل نمواً للفترة الأخيرة. ويلاحظ الانخفاض في تغييرات معدلات التضخم خلال هاتين الفترتين (2000-2013) مقارنة بـ (1985-1982). وكانت هذه الفروقات ما بين (2%-4%) للأقاليم المشار إليها. علماً بأن هذا الانخفاض هو أكبر بكثير في حالة المقارنة مع فترة الستينات من القرن الماضي (نفس المصدر).

إن اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض، وفي ظل توجه عالمي لانخفاض معدلات النمو (انخفاض معدل النمو العالمي ليصل إلى (2.26%) عام 2014 و (-1.48%) عام 2008، بعد أن كان (4.2%) عام 2000 (The World Bank, Data, and The World Bank, 2015). من شأنه أن يعزز الاتجاه الانكماش، المشار إليه

أعلاه، أن خطورة الانكماش هو أنه يؤدي إلى اتجاه حلزوني مغذى ذاتياً نحو انخفاض الأسعار، والأرباح، والدخول. الأمر الذي يصعب الأمر على متخذي قرارات الإدارة الاقتصادية من انتشار الاقتصاد القومي من المشاكل. علماً بأن استخدام السياسة النقدية في مثل هذه الأحوال لإدارة الاقتصاد لا تجدي نفعاً بسبب أن الاقتصاد غارقاً في "فخ السيولة Liquidity Trap"⁽²⁾. لذا من الأفضل أن نمنع الانكماش بدلاً من أن نحاربه. وينصح، في هذه الحالة، أي حالة ترسخ الانكماش، اللجوء للسياسة المالية، كأداة رئيسية للإدارة الاقتصادية، باعتبارها ذات نتائج أكثر موثوقية ومصداقية (IMF, 2003). علماً بأن توصيات التوجهات الليبرالية الاقتصادية الجديدة لمتخذي القرارات المسؤولين عن الإدارة الاقتصادية هي أهمية المحافظة على معدل التضخم ما بين (3%-5%). ورغم التزام العديد من البلدان النامية، والعربية، إلا أن هذا الالتزام بخفض معدل التضخم لم يؤدي إلى نتائج إيجابية في مجال تحقيق التنمية المستدامة. علماً بأن ارتفاع معدل التضخم قد لا يعتبر دائماً عاملاً معوقاً لهذا النوع من التنمية. لا بل أن ارتفاع أسعار السلع الزراعية قد ساهم في مساعدة السياسات الموجهة لمحاربة الفقر. وذلك من خلال دعم المنتجين الزراعيين في الريف بالعديد من البلدان النامية (مثل حالة سيريلانكا وبلدان نامية أخرى، أنظر: UNDP, 2008).

وتشير خلاصة تجارب التعامل مع معدل التضخم إلى أنه رغم عدم تبني سياسة إرخاء استهداف التضخم (والا

تعرض الاستقرار الاقتصادي للضرر). أنها تشير إلى أهمية وجود درجة من ارتفاع الأسعار المصاحبة للنمو الاقتصادي. وذلك لأهميتها في تسهيل تكييف الأسعار النسبية Relative Prices Adjustment بهدف إعادة تخصيص الموارد من تلك غير المربحة إلى المربحة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه في حالة وجود قيود على السياسة النقدية، فإن السماح النسبي لرفع معدل التضخم ليلغي الآثار الغير مرغوب بها لتوسع السياسة المالية. ويمكن القول بأن المحافظة على معدل تضخم منخفض هو هدف مقبول ومحبذ، ولكن بعد الوصول إلى معدل نمو مستدام، إلا أن ضغط معدل التضخم قبل الوصول لهذا المعدل قد يساهم بخنق التوسع والنمو الاقتصادي.

ثالثاً: السياسة النقدية الملائمة لـ «النمو الشامل»

يهدف "النمو الشامل"، ضمن أهداف أخرى، إلى استخدام السياسة النقدية لتخدم عدة أهداف (بدلاً من استهدافها للحد من التضخم كهدف وحيد). ومن ضمن هذه الأهداف الأخرى: تعزيز "النمو الشامل" ذو المحتوى التشغيلي. وغني عن البيان القول بأن السياسة النقدية تعمل من خلال أربعة قنوات رئيسية: الائتمان، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، والثروة. والتي يلعب من خلالها البنك المركزي الدور في استخدام السياسة النقدية للتأثير على العرض والطلب على السلع والخدمات، والعمل.

ويلاحظ أن البنوك المركزية قلما تشير إلى اعتبار هدف التشغيل ضمن أحد أهدافها (ما عدا البنوك المركزية في البلدان التالية التي تشير إلى مثل هذا الهدف بالإضافة لهدف الاستقرار الاقتصادي: بنغلاديش، والصين،

والهند، وماليزيا، ونيبال، والباكستان، وفيتنام (ILO, 2012).

فلو أخذنا أحد أدوات السياسة النقدية، سعر الصرف، فإن إدارة هذا السعر، خدمة لأهداف "النمو الشامل"، لا بد وأن تأخذ بنظر الاعتبار ما يرتبط بسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية من آثار تعتبر (آنية) على الواردات و(مستقبلية) على الصادرات من حيث التأثير المحتمل على زيادة الصادرات. ويعود التأثير الأني السلب على الواردات إلى ظاهرة الاعتماد شبه الكلي على استيراد السلع الوسيطة للمنتجين المحليين. الأمر الذي يؤثر سلباً على الملاءة المالية للمنتجين المحليين واضطرارهم إلى تقليص التكاليف لاسيما الأجور والعمالة. إلا أن التأثير الإيجابي، المحتمل، على الصادرات قد يأخذ وقتاً طويلاً⁽³⁾.

ومن ضمن الأسباب وراء طول هذه الفترة، أولاً، حاجة المصدرين لوقت كافي لإيجاد أسواق تصديرية، والحاجة أحياناً لإعادة هيكلة إنتاج المصدرين. ثانياً، في حالة قناعة الشركات المصدرة بأن تخفيض قيمة العملة هو إجراء مؤقت (بفعل التضخم) فإن هذا التخفيض سينتج عنه فقط نشاط تصديري، أو نشاط إحلال واردات محدود. وعليه فإن استدامة الأرباح المتوقعة من النشاط التصديري (بفعل الطبيعة المؤقتة لتخفيض العملة) تعتبر شرط ضروري.

كما أن سياسة تخفيض قيمة العملة (قد) تكون ذات طبيعة انكماشية. ومن ضمن الأسباب وراء ذلك، أولاً، ما يمكن أن تمثله سياسة التخفيض من أثر عكسي على الأجور الحقيقية للعمالة (تعزير هذه الأجور أحد أهداف "النمو الشامل"). وذلك لأنه في حالة تأخر الزيادة في الأجور الحقيقية عن زيادة أسعار السلع

الاستهلاكية المصدرة والمستوردة، فسوف ينخفض الطلب الإجمالي وكذلك الناتج، بفعل تخفيض القوة الشرائية للمستهلكين⁽⁴⁾.

كما أن لتخفيض قيمة العملة تأثير آخر مرتبط بـ «النمو الشامل»، وهو الخاص بالآثار التوزيعية، خاصة في الأجل القصير: يستفيد المصدرون ويخسر المستوردون، ويستفيد من يملك صافي أصول بالعملة الأجنبية، ويخسر المدينون بالعملة الأجنبية. علماً بأن الدعوة لتوسيع أهداف السياسة النقدية لا تعني الاستغناء عن استقلالية البنك المركزية، بل تعني ضرورة وأهمية التنسيق وتفعيله ما بين مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى، وبشكل خاص المالية والتجارية والاجتماعية، تحقيقاً لأهداف «النمو الشامل».

رابعاً: المؤسسات النقدية الملائمة لـ «النمو الشامل»

من الضروري أن تندمج المؤسسات والسياسة النقدية في الآليات الهادفة إلى تحقيق «النمو الشامل». ويتطلب الأمر لتحقيق هذا الاندماج توسيع أهداف البنوك المركزية لتشمل «النمو» و«تعزير التشغيل» بالإضافة إلى «استهداف التضخم». إن استقلالية البنوك المركزية (بحيث لا تصبح أداة سياسية لسد عجز الموازنة، مثلاً) هو أمر يجب أن ينظر إليه على أنه يعني عدم التنسيق ما بين السياسة النقدية والمالية والتجارية والاجتماعية، الهادفة إلى تحقيق أهداف «النمو الشامل». ويوضح الشكل رقم(2) نتائج مؤشر استقلالية البنوك المركزية العربية، حسب توفر المعلومات. حيث تتخذ قيمة هذا المؤشر (0-1). وكلما اتجهت قيمة المؤشر نحو الواحد، كلما دل ذلك على المزيد من الاستقلالية

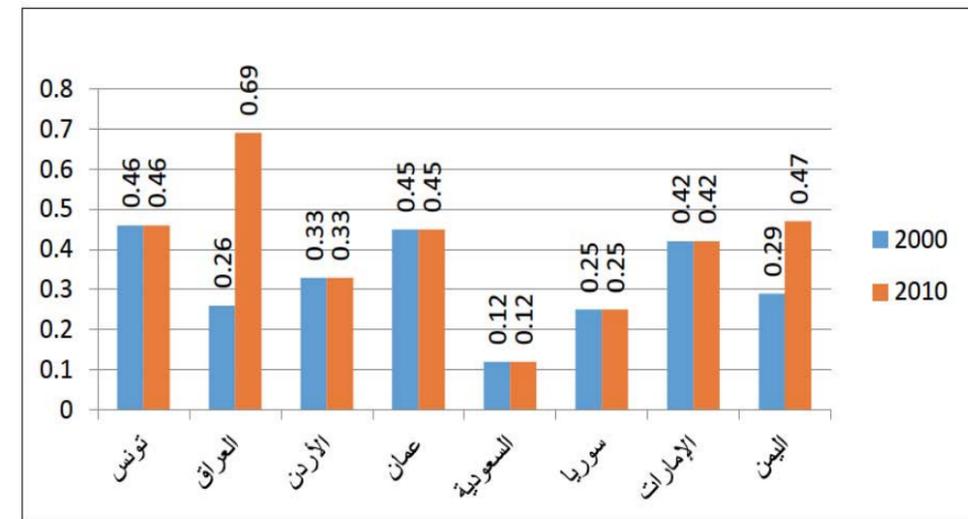
وتقع مؤسسة البنوك المركزية عادةً تحت فئتين: إما أنها تخدم أهداف المحافظة على الاستقرار السعري والمالي، أو أنها تخدم أهدافاً أوسع لتشمل بالإضافة كهدف الاستقرار أهدافاً أخرى تشمل النمو والتنمية، خاصة فيما يخص التمويل المرتبط بأهداف تنموية شاملة (أنظر الإطار رقم (2)) إن إعادة هيكلة دور البنك المركزي ليخدم السياسة النقدية، على شكل استقرار نقدي وسعري أساساً، بالإضافة إلى خدمته لأهداف "النمو الشامل" لاسيما التشغيل يستلزم تغييراً في العلاقات المؤسسية بين أهم الوحدات المؤسسية بالاقتصاد لاسيما الباحثين عن العمل (العمالة) العقد الاجتماعي ما بين هذه الوحدات المؤسسية باستهداف الاستقرار فقط، وباستهداف الاستقرار و"النمو الشامل"، تبعاً.

ويمكن، بشكل عام، أن نحدد أربعة قنوات يعمل من خلالها البنك المركزي، من خلال السياسة النقدية، في التأثير على العرض والطلب على السلع والخدمات والعمل. وهذه القنوات هي: الائتمان، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، والثروة. حيث أنه من خلال تغيير السياسة النقدية، من قبل مؤسسة البنك المركزي، أو تغيير التوقعات العامة حول مستقبل السياسة النقدية، فإنه يمكن لمؤسسة البنك أن تؤثر على حجم الإقراض المصرفي، وسعر الصرف، وأسعار الأصول، وعرض النقود بالاقتصاد. فعلى سبيل المثال، فإنه من خلال تغيير الممتاح لإقراض الناس، وتغيير العرض النقدي، فإنه يمكن للبنك المركزي أن يؤثر على الائتمان الممتاح للقطاع العالي، والقطاع الخاص، والحكومة. كما أن تغيير عرض النقود، وأسعار النقود (أسعار الفائدة)، يؤثر على قرارات الإدخار والاقتراض.

الاستقلالية تصل إلى (0.77) في إقليم غرب آسيا (الإقليم الذي ينتمي إليه أغلب الدول العربية)، وإلى (0.69) في شمال أوروبا وإلى (30%) في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، وإلى (0.54) في أمريكا الجنوبية، وإلى (0.41) في شرق آسيا، وإلى (0.42) في جنوب شرق آسيا، وإلى (0.48) في أفريقيا (Bank of Korea, 2013).

ينظر للاستقلالية اعتماداً على عدة مؤشرات فرعية منها آلية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، وفترة بقائهم بالمنصب، وآلية اتخاذ قرارات السياسة النقدية ودرجة تأثر قرارات البنك بالقرارات السياسية. وإذا ما استثنينا حالة العراق، عام 2010، فإن أفضل البنوك المركزية استقلالاً، والواردة بالشكل رقم (2) هي اليمن، وتونس، وعمان، ثم الأردن. علماً بأن قيمة مؤشر

الشكل رقم (2): مؤشر استقلالية المصارف المركزية



المصدر: Bank of Korea, 2013.

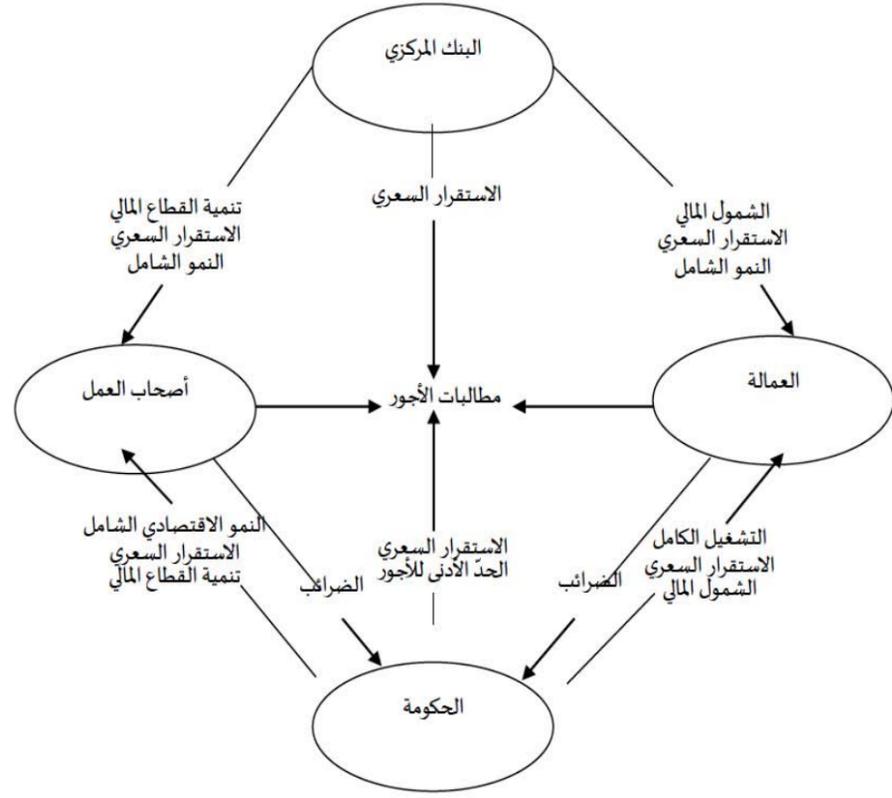
الإطار رقم (2): دور البنك المركزي في إعادة توجيه الائتمان

عادةً ما يُشير اقتصاديو التنمية بأن أحد أسباب تواضع الأداء التنموي هو سوء تخصيص الموارد المالية المتاحة، خاصة في البلدان الفقيرة. وتعتبر سياسة الائتمان أحد القنوات الرئيسية لتخصيص هذه الموارد، وعدم قدرة العديد من القطاعات العائلية للنفاذ لهذه الموارد. وتؤكد منظمة العمل الدولية بأن هناك دوراً لمؤسسة البنك المركزي في معالجة هذا النوع من سوء التخصيص خدمة لأهداف "النمو الشامل". وذلك من خلال اقتراح أدوات تمويل جديدة تخدم أساساً الفئات الفقيرة. ويُشار هنا بأن تجارب البنوك المركزية، تاريخياً، في كل من هولندا، والسويد، والولايات المتحدة، وألمانيا الغربية (آنذاك)، وإيطاليا، واليابان، قد قامت بإعادة توجيه الائتمان لصالح الأنشطة غير النامية، وكذلك للأقاليم الأقل نمواً، وبالإضافة للأنشطة الصغيرة.

إلا أنه يُلاحظ أن أغلب البنوك المركزية، في البلدان النامية ومن ضمنها العربية، لم تمارس الدور المؤسسي الذي مارسته البنوك في البلدان المتقدمة، وبلدان الدخل المتوسط أثناء تحوّلها إلى بلدان الدخل المرتفع. وعند محاولة بنك التنمية الآسيوي تقييم دور البنوك المركزية في التمويل الصغير، أشار إلى أن هذه البنوك لم تكن فعالة في السيطرة على أسعار الفائدة، وإعادة توجيه الائتمان لأغراض تنموية. كما أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن أحد أهم الأسباب وراء الأداء المتواضع لإعادة توجيه الائتمان لصالح الفقراء، هو الإطار المؤسسي والتنظيمي المسيطر عليه من قبل فئات ذات مصالح خاصة.

المصدر: ILO, 2015.

الشكل رقم (4) : عقد اجتماعي مبسّط لوظيفة البنك المركزي الخاصة بالاستقرار وتحقيق النمو الشامل



المصدر: ILO, 2015.

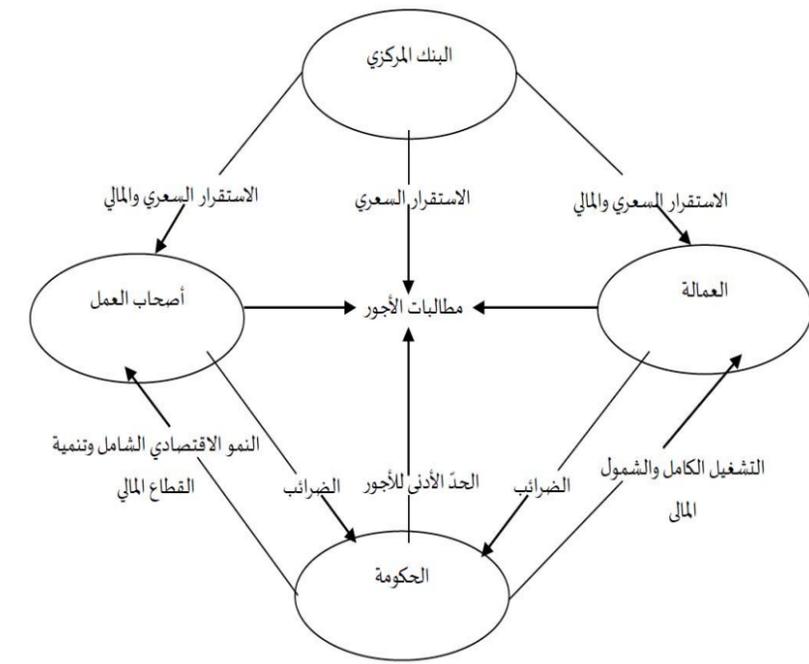
النمو ذو المحتوى التشغيلي. سواء من خلال العمل على اتباع سياسات اختيارية لتخصيص الائتمان الذي يخدم الأولويات القطاعية المرتبطة بالحد من الفقر وتوفير فرص العمل، أو من خلال تمييز الائتمان حسب حجم النشاط، كبير ومتوسط وصغير، إما من حيث التدخل، إذا تطلب الأمر ذلك، بسياسة أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، بحيث تخدم متطلبات المستثمرين والموردين خدمة لهدي تقليل تكلفة التمويل، وتكلفة الواردات بالعملية الأجنبية (من جانب الواردات)، وتعزيز تنافسية الصادرات (من وجهة نظر الصادرات) في مرحلة لاحقة.

ويعد مسح كافة أهداف البنوك المركزية العربية، ممن توفرت عنهم المعلومات، يتضح أن أغلب هذه الأهداف تلك هي المرتبطة بالاستقرار السعري والمالي، وإصدار العملة، واستقرارها، وبناء السياسة النقدية، والمسؤولية عن سياسة الائتمان. مع إشارات قليلة للربط مع النمو، والاقتصاد الكلي (أنظر الجدول رقم (1)). ومن هنا فإنه ولفرض تفعيل دور السياسة النقدية، والبنك المركزي، في مجال تحقيق أهداف "النمو الشامل"، فإنه لا بد من العمل على إعادة النظر بأهداف هذه البنوك لتعكس، وإلى حد بعيد، متطلبات دور السياسة النقدية في تحفيز هدف

"النمو الشامل"، من خلال مؤسسة البنك المركزي، هي توسيع "مصفوفة السياسات" للبنك المركزي، بحيث تتخطى سياسات سعر الفائدة قصيرة الأجل، وضغط التضخم، والاستقرار المالي والسعري. وأن إعادة تقييم أهداف البنوك المركزية العربية، بهدف خدمة "النمو الشامل"، يقتضي إعادة تحديد وظائف هذه البنوك بحيث تشمل، وبشكل واضح الوظائف الخاصة بمساهمة السياسة النقدية والبنوك المركزية في تحقيق أهداف التشغيل و"النمو الشامل". علماً بأن ذلك لا يقلل من درجة استقلالية هذه البنوك، في حالة تواجدها، بل يجب أن ينظر إليه من زاوية التنسيق مع بقية السياسات والأهداف للإدارة الاقتصادية في البلدان العربية (أنظر الجدول رقم (1) الخاص بالأهداف الحالية لمؤسسة البنوك المركزية العربية).

إن تحويل العقد الاجتماعي من الشكل رقم (3) إلى الشكل رقم (4) يستلزم التنسيق ما بين السياسة النقدية والمالية وإدارة حساب رأس المال بميزان المدفوعات، بالشكل الذي يجعل هدي التشغيل والاستقرار أحد الأهداف الرئيسية للإدارة الاقتصادية. وهذا لا يتم إلا من خلال العمل ضمن آلية السياسات غير الدورية، المشار إليها سابقاً في الفصل الرابع. وكما أشار أحد محافظي البنك المركزي الباكستاني (Husain, 2005) فإن صياغة السياسة النقدية لا يمكن أن تُعد وتنفذ بالإنفصال عن السياسات الحكومية، بغض النظر عن درجة استقلالية البنوك المركزية، وفيما إذا كانت في بلد متقدم أو نامي. وأن الآلية الوحيدة لمساهمة السياسة النقدية في تحقيق أهداف

الشكل رقم (3) : عقد اجتماعي مبسّط لوظيفة البنك المركزي الخاصة بتحقيق الاستقرار



المصدر: ILO, 2015.

الإطار رقم (3): أربعة محاور أساسية لتعزيز دور المؤسسات المالية العربية

أولاً- تقوية الإطار العام للسياسة المالية :

- تبني قانون للمسؤولية المالية يتضمن إجراءات الموازنة، والقواعد المتبعة لضمان الشفافية، والمساءلة، والاستقرار.
 - إدارة مالية فعالة للموازنة تضمن لوزارة المالية سلطة تقييم قرارات ومبادرات مختلف الجهات على الموازنة (وبالتنسيق مع الجهات التخطيطية بالبلد)، وتضمن كذلك قدرات فنية عالية لإعداد الموازنة والتخطيط لها، وتبني مبادئ محاسبة متطورة تضمن الموصفات التشريعية المطلوبة، وبناء آلية متابعة متطورة لتنفيذ الموازنة.
 - تمديد فترة الموازنة من سنة إلى فترة أخرى تمتد ما بين 3-5 سنوات بحيث تتسق مع متطلبات التخطيط متوسط الأجل.
 - ضمان النفاذ للحصول على كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالموازنة لضمان مبدئي الشفافية والمساءلة والمتابعة.
 - ضمان فعالية المدقق والمراجع الخارجي.
 - الاعتماد على عدد من المؤشرات المالية بهدف تحليل الوضع المالي.
- ثانياً- تبني القواعد المالية :
- يعتبر هذا التبني أمر ضروري على أساس رصيد الموازنة المعدل دورياً Cyclically Adjusted Balance، كما هو الحال في تجربة شيلي والنرويج، ويعتبر ضروري أيضاً على أساس المساواة بين الأجيال حسب التجربة النرويجية، وذلك بهدف تجنب التحيز أثناء التقلبات الدورية Pro-Cyclical، وتجنب زيادة الإنفاق التجاري. علماً بأن الصياغة التي تحدد بها القواعد المالية لا بد وأن تحتسب وفقاً لكل بلد عربي على حده لتعكس خصائصه المختلفة عن بقية البلدان.
- ثالثاً- تبني صناديق الثروة السيادية :
- تتطلب القواعد المالية التي تستهدف رصيد الموازنة، وإعادة توزيع الموارد مستقبلاً، إنشاء صناديق ثروة سياسية حيث يتم الادخار الحكومي دورياً (أثناء الرواج) والأنفاق أثناء الانكماش والكساد.
- رابعاً- المجالس المالية :
- إن قيام وزارة المالية، أو لجان تخصصية، يعتبر مهم للقيام بتنبؤ مستقل لعدد من المتغيرات المهمة بالموازنة، وتلك المرتبطة بالصناديق السيادية.
 - تزداد أهمية هذه المجالس في حالة البلدان التي تتصف بضعف المؤسسات المالية، والتي يمكن أن تكون من ضمن مهامها :
 - تقييم والتحقق من صحة الافتراضات المالية والاقتصادية المرتبطة بالموازنة
 - توفير تنبؤات مستقلة للموازنة والمالية الحكومية.
 - توفير تقييم للسياسات والتوجهات المقدمة بشأن الموازنة وتصحيح أوضاعها.
 - توصيات بشأن إدارة الأصول والخصوم الحكومية.
 - متابعة تنفيذ الموازنة، وتقديم توصيات بشأن الخطوات الصحيحة المطلوبة.
 - تقديم توصيات بشأن تحسين الشفافية المالية.

المصدر: Schmidt – Hebbel, 2012

الملاءة المالية (أو الاستدامة المالية)، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (المحافظة على معدل تضخم مقبول)، وضمان العدالة داخل وبين الأجيال (حفاظاً على الاستقرار الاجتماعي الحالي والمستقبلي).

وتشير التجارب الدولية في مجال هذا الإطار المؤسسي للملائم للسياسة المالية، خاصة تجربتي شيلي والنرويج، إلى أربعة محاور لتقوية المؤسسات المالية في البلدان العربية، كما هي موضحة في الإطار رقم (3).

إن الحد من الفقر وزيادة النفاذ للخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي يعتبر متسقاً مع سياسة القواعد المالية (انظر الإطار رقم (4)). وذلك من حيث أهمية وضع سقف على الإنفاق المرتبط بهذه الخدمات بحيث لا تقل عن نسبة معينة من إجمالي الإنفاق، أو الناتج المحلي الإجمالي. وهو الأمر الذي يحتاج إلى اهتمام خاص في حالة أغلب الدول العربية للمساعدة في تحقيق أهداف النمو الشامل. علماً بأن هناك بعض الدول العربية، مثل حالة دولة الكويت، ممن تتبع القاعدة المالية في حالة الإيرادات بحيث تضع قيداً على ضرورة خصم نسبة (10%) من الإيرادات النفطية لصالح صندوق الأجيال القادمة (رفعت النسبة لاحقاً قبل انهيار أسعار النفط في الربع الأخير من عام 2014 لتصل إلى 25%) وهو توجه محمود وطيب يخدم عدالة توزيع الدخل ما بين الأجيال.

المتوسط السائد في الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية (55%، و29% من الصادرات، تبعاً) (Schmidt – Hebbel, 2012) وفي ظل كون أن هدف العدالة، والنمو الاقتصادي المستدام (القائم على التنوع) هو أحد أهداف النمو الشامل، ضمن أهداف أخرى. لذا فإنه من الملائم أن تخدم المؤسسات المالية، سواء عن طريق القواعد المالية، أو غيرها، تحقيق هذه الأهداف عربياً. علماً بأن عدد بلدان العالم المختلفة المستخدمة للقواعد المالية هي في تزايد. وتشير القواعد المالية إلى "وضع قيد طويل الأجل على سياسة المالية من خلال حدود رقمية على إجماليات الموازنة. بحيث لا يمكن تجاوزها مؤسسياً. وذلك بهدف مقاومة الضغوط لزيادة الإنفاق لتحقيق الاستدامة المالية". لذا فإن توفر الالتزام السياسي الداعم لتحقيق القواعد المالية يعتبر شرطاً ضرورياً وأساسياً.

يعتبر الإطار المؤسسي اللازم لتحقيق أهداف "النمو الشامل" المتعددة الأبعاد، شرطاً ضرورياً، وليس كافياً. على أن تشمل المؤسسات ما يضمن الإدارة الاقتصادية والاجتماعية المتسقة مع "النمو الشامل"، سواء كانت سياسة مالية، أو نقدية، أو أية سياسة أخرى.

إن الاختيار المناسب للإطار المؤسسي للسياسة المالية يمكن أن يجعل من العلاقات ما بين الموارد الريعية، والمؤسسات السياسية، والاقتصاد الكلي ومتغيراته المختلفة، علاقات تخدم تحقيق أهداف

الإطار رقم (4): أنماط القواعد المالية الأربعة

أولاً: قواعد الدين:
وضع حد أقصى لرصيد الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (تضع، مثلاً، ليبيريا، وبولندا، سقف تصل إلى 60% من الناتج وتصل هذه السقف إلى 40% من الناتج في حالة كوسوفا).

ثانياً: قواعد رصيد الموازنة العامة:
وضع قيد على نمو الموازنة، وبالتالي وضع ضوابط على قيود على فئة الدين (تضع ماليزيا مثلاً، سقفًا على العجز حيث لا يزيد عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي)

ثالثاً: قواعد الإنفاق:
تحديد إجمالي الإنفاق الجاري، إما من خلال وضع سقف على نمو هذا الإنفاق، أو أن لا يتجاوز نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي (مثل حالة ناميبيا حيث لا يجب أن يتجاوز هذا الإنفاق 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك حالة بيرو حيث يجب أن لا يتجاوز معدل النمو الحقيقي للإنفاق الجاري 4%).

رابعاً: قواعد على الإيرادات:
وضع حد أدنى يجب أن لا تقل عنه الإيرادات، أو وضع حد على استخدام الإيرادات الضرورية أو المفاجئة (مثل حالة كينيا حيث يجب أن تكون الإيرادات العامة في حدود 21 - 22% من الناتج المحلي الإجمالي، وحالة فرنسا التي تحدد كيفية تخصيص العوائد في حالة كونها تزيد عن الحصيلة الضريبية المتوقعة).

سادساً: الموازنة العامة المستجيبة للنوع الاجتماعي

من ضمن الإصلاحات المؤسسية، المرتبطة بالسياسة المالية، والتي تخدم توفير اعتبارات «النمو الشامل»، هي تلك المرتبطة بأهمية إعداد الموازنات العامة للدولة بالشكل الذي يخدم الإيرادات والنفقات على أساس النوع الاجتماعي

(ذكوراً وإناثاً). ومن المهم في هذا المجال الاستفادة من العديد من التجارب في هذا المجال مثل تجربة راوندا التي بدأت عام 1999 من خلال إنشاء "وزارة للنوع الاجتماعي والمرأة والتنمية"، بهدف خفض التفاوت حسب النوع الاجتماعي، وذلك بالتعاون مع وزارة المالية، ووزارة التخطيط. وقد بدأ العمل عام 2002 بموازنات خمسة (أنظر الإطار رقم (5)).

الإطار رقم (5): تجربة راوندا وتنزانيا في الموازنة العامة حسب النوع الاجتماعي

بدأت فعلياً عام 2002 بخمسة وزارات هي: التربية، والزراعة والثروة الحيوانية، والصحة، والمياه والموارد الطبيعية، والحكومة المحلية والشؤون الاجتماعية. وقد تمت الاستعانة بكوادر وزارة المالية لإعداد الموازنات حسب النوع الاجتماعي في هذه الوزارات الخمس. بالإضافة إلى إعادة هيكلة الإحصاءات المالية لتتسق مع احتياجات تصنيف الإيرادات والنفقات حسب النوع الاجتماعي. وتم إصدار أول موازنة حسب هذا النوع في عام 2004. وقد اعتمدت موازنة وزارة التربية، على سبيل المثال، المستجيبة للنوع الاجتماعي على خمسة أهداف هي: احترام حقوق الإنسان، ومنع ومحاربة الإيدز، والمساواة حسب النوع الاجتماعي، والمحافظة على البيئة، والمحافظة على الصحة. ومن ضمن المشاكل التي تم التعامل معها، حسب النوع الاجتماعي، هي: ارتفاع نسب التسرب ما بين الإناث بالمدارس خاصة الابتدائية، وتواضع أداء الإناث بالامتحانات، وانخفاض تخصصات الإناث في العلوم والتكنولوجيا.

أما تجربة تنزانيا فقد بدأت عام 1997 بالشراكة ما بين منظمات المجتمع المدني، و"برنامج شبكة تنزانيا حسب النوع الاجتماعي TGNP". وقد قام البرنامج بتقسيم مهمة الموازنة إلى مرحلتين: المرحلة الأولى، للفترة (1997-2001) والتي اهتمت ببناء الإجماع ما بين الهيئات الحكومية، والمجتمع المدني حول موضوع الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي. وتم خلال هذه الفترة تحليل موازنات وزارة المالية، والتعليم، والثقافة، والعلوم، والتكنولوجيا، والتعليم العالي، والزراعة والتعاونيات، والتجارة. وذلك من خلال إبراز دور المرأة وتدريب الكوادر. المرحلة الثانية للفترة (2001 - ولغاية الآن) حيث قام برنامج شبكة تنزانيا للنوع الاجتماعي ببذل الجهود لتوزيع التخصصات، والحكم الصالح في قنوات معينة مثل توفير المياه النظيفة. كما تجسّد نجاح هذا البرنامج في جهوده التي انتهت بدمج الاهتمام بالموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن "الاستراتيجية الوطنية للنمو وخفض الفقر، والتي يطلق عليها MKUKUTA".

أما فيما يخص التجربة الهندية، فقد أشارت الخطة الخامسة (1974-1979) إلى زيادة الاهتمام بالموازنات حسب النوع الاجتماعي. وبدأ الاهتمام الفعلي عام 2000 من خلال بيان وزير المالية الخاص بموازنة عام 2001/2000 حول منافع المرأة لاستغلال الموارد الوطنية. ثم أفردت الخطة (1997-2002) خطة لمكون المرأة Women's Component Plan فدرالياً ومحلياً تتضمن تخصيص لا يقل عن 30% من التمويل والمنافع لبرامج المرأة في كافة القطاعات. أما الخطة الحادية عشر (2007-2012) فقد أنشأت أربعة لجان فرعية تهتم بالمرأة، منها اللجنة الرابعة المهتمة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. علماً بأن الموازنة العامة للدولة الهندية تتضمن قسمين هما (A) و(B)، مهتمان بالنوع الاجتماعي. حيث يتضمن القسم (A) تخصيصات الموازنة الموجهة بالكامل للمرأة، والتخصيصات (B) حيث تتضمن تخصيصات لا تقل عن (30%) للمرأة من الإنفاق.

أما على المستوى العربي فهناك التجربة المغربية والتي بدأ الإعداد لها منذ عام 2002، وصدرت أول موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي عام 2006 وذلك بإلزام خمسة وزارات بدمج النوع الاجتماعي في أنشطة موازناتها: وزارة التربية الوطنية، والصحة، والملاحة والصيد، والمندوبية السامية للتخطيط، والمالية والخصخصة. ثم شاركت هيئات أخرى عام 2007 وهي: العدل، والتشغيل، والطاقة، والإسكان، وكتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، وكتابة الدولة المكلفة بالمياه.

المصادر: المملكة المغربية، 2009 - UNIFEM، 2008 - Ministry of Finance، 2009/2010.

سابعاً: المسؤولية الاجتماعية للشركات

تمثل مساهمة الشركات الخاصة في تعزيز معدل النمو الشامل، خاصة في الحالة التي لا تساهم فيها هذه الشركات في دفع ضرائب الشركات، تعتبر مساهمة مهمة في مجال دعم الأبعاد الاجتماعية، وتعزيز مساهمة المجتمع المدني في ترسيخ العدالة الاجتماعية، وبحيث تعمل جنباً إلى جنب مع اعتبارات الكفاءة لهذه الشركات. وتعتبر هذه المسؤولية توسيعاً لمفهوم المسؤولية التقليدي السائد في الشركات، خاصة المساهمة، من حيث قصر المسؤولية أمام حملة الأسهم فقط، لتتسع بحيث تشمل غير حملة الأسهم من السكان تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية. فعلى سبيل مسؤولية الشركات أمام العاملين وظروفهم، أمام العمل على الحد من الأضرار البيئية، والمساهمة في المجتمع المدني، وحماية حقوق المساهمين، والابتعاد عن الأنشطة والممارسات غير الشرعية، والمحافظة على حقوق الإنسان، وتقديم المنح الدراسية، وغيرها. وقد برز هذا المفهوم، أولاً، في قواعد السلوك للشركات متعددة الجنسية عام 1970، ثم اتسع لتتم الإشارة له في العديد من اتفاقيات ومعاهدات الاستثمار (UNCTAD, 2001).

وعليه فإنه في ظل ما يشهده السوق من فشل أحياناً، والحكومات، من فشل في أحيان أخرى، فإن مساهمة الشركات ذات

الأبعاد الاجتماعية قد تكون أحد الوسائل للحد من هذه الأنواع من الفشل، وبالشكل الذي يخدم الاعتبارات الاجتماعية للمجتمع، والتي قد تغفل عنها آليات السوق، والقرارات الحكومية الإدارية، أو قد تكون مكملة لوظائف السوق والحكومة الاجتماعية. كما أن تنمية، وتطوير، الوظيفة الاجتماعية للشركات لا بد وأن تكون جزءاً لا يتجزأ من أهداف الخطط الاقتصادية العربية، والتي قلما تشير إلى هذا الجانب، وكذلك جزء لا يتجزأ من اهتمام السياسات والبرامج الاقتصادية، خاصة تلك المرتبطة بالسياسة الضريبية. وكذلك المرتبطة ببرامج الحماية الاجتماعية، وربطها بالوظيفة الاجتماعية للشركات، وبالأجهزة المسؤولة عن حماية البيئة (أنظر الإطار رقم (6)) حول عدد من أهم التعاريف الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات أو المؤسسات).

وبالاعتماد على التجربة العربية، وانطلاقاً من التعاريف الواردة في الإطار رقم (7) للمسؤولية الاجتماعية للشركات، خاصة ذلك التعريف المرتبط بالشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فإن الأداء المؤسسي العربي اجتماعياً، من قبل الشركات، وكما هو وارد في آخر التقارير المتاحة (Arabia CSR Network, 2013) فإن أفضل ممارسات اجتماعية للمؤسسات العربية في مجال الأعمال الخاصة تجسدت في الشركات الواردة بالإطار رقم (7).

الإطار رقم (6): المسؤولية الاجتماعية للشركات

- تعرّف اللجنة الأوروبية هذه المسؤولية على أنها: مسؤولية الشركات تجاه التأثير على مجتمعاتهم. ويعتبر احترام القواعد القانونية والاتفاقيات الجماعية ذات العلاقة هو الشرط الضروري والمسبق لتنفيذ هذه المسؤولية. ويجب على الشركات أن يكون لها إطار عملي مدمج ضمن عملياتها التشغيلية يخدم احتياجات المستهلكين في مجال حقوق الإنسان، والبيئة، والأخلاقيات.
- ويعرّف معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) هذه المسؤولية على أنها: مفهوم إدارة وعمليات يدمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية مع عمليات الأعمال والتشغيل للشركات، وبالتكامل مع جميع الشركاء مع الشركات.
- في حين تعرّف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، نفس التعريف المشار إليه في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالإضافة إلى القول بأن هذه المسؤولية يجب أن تفهم على أنها تضمن توازن الضرورات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، في نفس الوقت الذي تعالج به الشركات مهامها الأساسية المرتبطة بالأنشطة المعنية لعمل هذه الشركات.
- أما الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فتعرّف هذه المسؤولية على أنها: التزام مستمر من قبل نشاط الأعمال بالسلوك أخلاقياً، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، بنفس الوقت الذي تساهم به الشركات في تحسين نوعية الحياة للعاملين بالشركات وعائلاتهم، وكذلك للمجتمع المحلي، والمجتمع ككل.

المصادر: Arab CRC Network website - UNIDO website - .UNITAR website - European - Commission, 2011.

الإطار رقم (7): أفضل الممارسات الاجتماعية للشركات الخاصة العربية

1. شركة البترول الكويتية، دولة الكويت؛ مشروع الوقود البيئي، ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم، ودعم عدد من الهيئات الخيرية. امتدت المسؤولية لتشمل أنشطة اجتماعية في لبنان، وباكستان، والصومال.
2. جمارك دبي، الإمارات العربية المتحدة؛ رعاية المواهب المحلية، وتمكين المرأة، وحقوق العمل، وتطوير مشروع الجمارك الخضراء، للقضاء على الاتجار الغير مشروع بالمواد الضارة للبيئة، وبناء مركز ومسجد تعليمي في الصومال، وإصدار تقارير الاستدامة المعتمدة من قبل مبادرة الإبلاغ العالمية GRI.
3. شركة هنكل Henkel، دول مجلس التعاون، (منظفات وعناية منزلية ومواد تجميل)؛ إدارة النفايات، وتوفير الطاقة ونشر الوعي بقضايا الاستدامة، ومبادرة "ليكن لك تأثير على الغد"، والعمل التطوعي للموظفين، ومنصات داخلية للتدريب وتوليد الأفكار الجديدة، وبرامج التوعية للمستهلك، وغيرها.
4. المستشفى التخصصي، المملكة الأردنية الهاشمية؛ المساهمة في بناء مجموعة محلية من الفنيين والمدربين في الرعاية الصحية المتخصصة، واحترام حقوق المرضى وعائلاتهم، والحفاظ على أخلاقيات وثقافة المجتمع، وتعزيز نهج غير تمييزي، ما بين المرضى، حسب النوع الاجتماعي والدين والعرق، ومرافق خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، والتوعية الاجتماعية، وفرق دعم للدول المحتاجة، وإدارة المخاطر البيئية، والتقليل من بصمة النفايات في المستشفى.
5. شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (مشروع مشترك: دولة الكويت، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، لتصنيع الأسمدة والبتروكيماويات)؛ مبادرات بيئية، والممارسات المستدامة للعمل والعمال، ودعم مشاركة المجتمع المحلي والعالمي خاصة في مجال التعليم، وإقامة عدد من المشروعات ذات الطابع البيئي مثل مصنع اليوريا، ومشروع استعادة غاز ثاني أكسيد الكربون ومزرعة أسماك ومحمية طيور وحديقة الأعشاب والنباتات الطبية والحديقة الخيرية وواحة الزيتون، بالإضافة للمحاضرات البيئية والجوائز.
6. شركة دي آل أي بايبر بالشرق الأوسط (منطقة الشرق الأوسط)؛ من أكبر الشركات المقدمة للخدمات القانونية في العالم والشرق الأوسط، وفتحت قسماً متخصصاً بالمسؤولية الاجتماعية. وتهتم في تعظيم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الأثر البيئي والمجتمع المدني، وتمكين المرأة العربية، والتعليم القانوني للطلبة الإماراتيين، والمساهمة في مبادرات التعليم والمساواة، وتوفير الخدمات القانونية التي تخدم المصلحة العامة، وتشجيع موظفيها على العمل التطوعي.
7. شركة رويال الصناعية التجارية (السلطة الفلسطينية)؛ تعمل في مجال التصنيع والاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة للأدوات الصحية وشبكات وتوزيع المياه. وتساهم في البحث الخاص بتطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتوفير استخدام الطاقة، وإدارة النفايات الصناعية، وإنشاء فرق اجتماعية مثل فرقة الشبكة الشعبية وفرق كرة القدم والكشافة، وتقديم الدعم إلى المستشفى الأهلي، وقاعة رويال للثقافة والفنون.
8. شركة دبليو أس (الشرق الأوسط)؛ وهي شركة استشارية متعددة التخصصات مثل إدارة الطاقة، وإدارة الكربون، وكتابة التقارير، وإدارة الأراضي، وإثراء التنوع البيولوجي. وتعمل في تعزيز الممارسات الخضراء، وبرنامج التعليم الجماعي، وبناء ملجأ للأطفال في الشارقة.
9. حضانة بلاسوم (دبي، الإمارات العربية المتحدة)؛ أول حضانة محايدة كربونياً في المنطقة، وتعمل في ظل ثلاث مبادئ: الإنسان، والكوكب، والرفاء. وتعمل اجتماعياً في مجال إعادة التدوير، والاستهلاك المستدام، والعمل وفق المعايير الخضراء، وتقوم بشراكة مع المخيم التربوي لرعاية الحيوانات، وغيرها.
10. أي.بي.بي (سلطنة عمان)؛ تعمل في مجال تقنيات الطاقة الأتمتة. وتساهم في دعم حقوق الإنسان، والمعايير الأخلاقية، والامتثال لمعايير العمل، ودعم مشروعات التعليم واحترام حقوق العمال.
11. شركة بويغ (الشرق الأوسط)؛ لديها هدفين رئيسيين اجتماعياً: خفض البطالة، ودعم النظام التعليمي. وعملت مع منظمات مجتمع مدني وشركاء آخرين في هذا المجال، خاصة مع "مؤسسة إنجاز العرب"، ومع كلية دبي للإدارة الحكومية، وجامعة هارفارد.
12. بنك بي.إل.سي (لبنان)؛ يعمل البنك اجتماعياً في مجال دمج احترام البيئة، وتمكين المرأة، ومشروع التشجير ومشروع التوعية المجتمعية بالتعاون مع منظمات غير حكومية مثل "جذور لبنان" لحماية البيئة.
13. اتصالات مصر (جمهورية مصر العربية)؛ تتركز المسؤولية الاجتماعية في مجال إيصال المياه والمحافظات عليها من خلال مشروع المنشأة بهدف زيادة الوعي البيئي، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وتوفير المساعدة الطبية للأمراض المرتبطة بمياه الشرب الملوثة، والتي المستدام، وكفاءة الطاقة، وإنتاجية الأراضي، ومبادرة "لنجعلها خضراء".
14. البنك العربي الأفريقي الدولي (جمهورية مصر العربية)؛ يوجد لدى البنك وحدة للمسؤولية الاجتماعية. ويعمل في مجال تدعيم التعليم، والصحة، ومستشفى الأطفال، ومعاهد طبية متخصصة، بالتعاون مع جامعة القاهرة، والمنصورة. ويتبنى البنك ركائز ثلاث للتنمية والنمو: الصحة، والتعليم، والبيئة.

المصادر: Arabia CSR Network, 2013.

ثامناً - مؤسسات شبكات الأمان الاجتماعي

إن توفير شبكات للأمان الاجتماعي لا يعني بحد ذاته نمواً شاملاً. بل يجب أن تعمل هذه الشبكات بتنسيق كامل مع مكونات «النمو الشامل» الأخرى (أنظر الشكل رقم 1) علماً بأن الاهتمام بهذه الشبكات، اعتماداً على مؤشر نسبة الإنفاق على هذه الشبكات من الناتج المحلي الإجمالي تختلف من بلد عربي لآخر. ويوضح الجدول رقم (2) هذه النسب (1990، وآخر سنة متاح عنها بيانات) لعدد من الدول العربية، مع مقارنة على مستوى الأقاليم بالعالم. كما أن هناك العديد من المعوقات اللازمة لنجاح عمل مؤسسات الأمان الاجتماعي. واعتماداً على تجارب عدد من الدول النامية يوضح الجدول رقم (3) ملخصاً بأهم مقومات نجاح هذه المؤسسات: سياسياً، وإدارياً، ومالياً، وغيرها من المقومات. فيما يوضح الجدول رقم (4) واقع حال مؤسسات الضمان الاجتماعي العربية، باعتبارها أحد أشكال شبكات الأمان الاجتماعي، وذلك من

حيث مدى تواجد برامج أو سياسات تغطي الضمان الاجتماعي في مختلف الدول الواردة بالجدول.

علماً بأن متوسط النسبة المشار إليها، لجميع البلدان العربية المشار إليها بالجدول المذكور، ولآخر سنة متاح عنها معلومات، هي (6.04%) والتي تقل عن إقليم الشرق الأوسط بـ (2.66%)، وتقل عن أوروبا الغربية بـ (20%)، وتقل عن أمريكا الشمالية بـ (13.36%)، وعن العالم بـ (2.56%) (محسوبة من جدول B.12 الوارد في ILO, 2014). ومن هنا تأتي، بالإضافة إلى مقومات أخرى، أهمية المؤسسات وإعادة هيكلتها لتقوم بالعمل على تفعيل دور الحماية الاجتماعية في "النمو الشامل"، من خلال رفع النسب الخاصة بالدول العربية المشار إليها أعلاه، وبحيث تعالج وبشكل فعال نتائج الفقر والبطالة ضماناً للعدالة الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي.

الجدول رقم (3) : تجارب مؤسسية ناجحة في مجال الحماية الاجتماعية

المؤسسة	التأثير على الرفاه العام	السياسية الرغبية	الرقابية والتقييم	الاستدامة المالية	القدرة الإدارية	تقليل العوائق	تعظيم الآثار	الاهتمام الاجتماعي
صناديق التقاعد الاجتماعية في جنوب أفريقيا	المساواة، والاستثمار في صحة وتعليم الأطفال	سياسي قوي، وتحديث العقد الاجتماعي	توسيع أنظمة التقاعد حسب الأصول، والمُدار من قبل وكالة التأمين الاجتماعي	حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي، و 7% من الإفاق الحكومي، ويصنف بأنه مكلف إلا أنه في حدود التحمل المالي	أنظمة توزيع مركزية وتحويلات نقدية مباشرة	عوائق محدودة أمام الشباب للعيش مع المتقاعدتين	توسيع الاستفادة من نظام التأمين الاجتماعي	يستبعد الأثرياء، ومن دون تحيز حسب النوع الاجتماعي
مؤسسة يولسا فامبليا البرازيلية (تحويل تقدي مشروط)	خفض الفقر وعدم المساواة، وتعزيز الأداء التعليمي	دعم شعبي وسياسي قوي للمؤسسة	يقوم البنك العام بالاختيار والدفع للمستفيدين	4% من الناتج المحلي الإجمالي، مع اتجاه التكليف الإدارية للانخفاض مع الزمن	تشريع قومي مفضل، وإدارة غير مركزية، وقيام البلديات بتوفير المعلومات الخاصة بالمستفيدين	التأثير على عرض العمالة محدود	إزالة استراتيجيات إزلة الجوع، يعتمد التحويل النقدي المشروط على مدى توفر المدارس	الاهتمام بالاحتياجات النساء، وخفض التفاوت ما بين المجموعات الاجتماعية
القانون الوطني بتأمين العمالة في الريف	يختلف التأثير حسب المحيطات، يصل إلى 100 يوم من التشغيل	دعم قوي من المجتمعات المحلية	يعتمد على خبرة مؤسسات حماية اجتماعية أخرى في مجال المتابعة والتقييم	يعمل بالكامل من خلال الضرائب بالإضافة إلى مساهمات الولايات	تشريعات إدارية مركزية مع لامركزية في التنفيذ، ومتابعة محلية	توقع بعض التأثير على الأجور السوقية وعرض العمل	يدعم البنية التحتية الريفية في المناطق الفقيرة	يشمل كافة القطاعات العالمية، مع الريفية، خاص اهتمام الفئات المهمشة
فيومسيوا، الهند	المخاطر الصحية للأعضاء، مع محدودية في التأثير على السلوك الصحي	منظمة قائمة على العضوية مع تأييد عام قوي	توجه تدريجي نحو توسيع عدد الأعضاء	يعتمد على مساهمة الأعضاء	كادر وظيفي مهني وعاملين يمثلون الجهات المستفيدة	لا توجد أدلة على أن المؤسسة تتراحم الشبكات غير الرسمية	مرتبوط في شركة التأمين الرسمية	يتم التركيز على المرأة العاملة
النظام الهندي الجديد، الصين	محدودية التأثير على الفقر، مع وجود بؤادر في تحسن النفاذ للنظام	دعم سياسي قوي جدا، قانونا	يتبع النظام الوطني تجارب على المستوى المحلي، ويتم إعادة تقييمه دوريا	مساهمات فردية، ومساهمة من قبل الدولة، وتوفير حساب للنظام باحد بنوك الدولة	قواعد مركزية وعضوية ومسؤولية محلية	بقاء التكاثيف الصحية مرتفعة	يُنظر إلى النظام على أنه محور رعاية صحية (ومجتمع) متناعم	برنامج يفي شامل ونفاذ للرعاية الصحية بشكل متفاوت

المصدر: 2010، The European Report on Development.

الجدول رقم (2) : نسبة الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي

البلد/ الإقليم	1990	آخر سنة متاح عنها بيانات
الجزائر	7.6	9.73 (2011)
جيبوتي	م.غ	7.29 (2007)
موريتانيا	1.0	4.87 (2010)
المغرب	2.4	6.57 (2010)
السودان	1.10	2.27 (2010)
تونس	7.00	10.40 (2011)
البحرين	3.17	4.01 (2011)
العراق	م.غ	11.65 (2010)
الأردن	7.05	12.11 (2011)
الكويت	9.40	11.40 (2011)
لبنان	4.50	1.12 (2011)
ليبيا	م.غ	6.55 (2010)
عمان	2.50	3.60 (2011)
قطر	م.غ	1.74 (2010)
السعودية	م.غ	3.64 (2011)
سوريا	م.غ	1.91 (2010)
الإمارات	م.غ	3.76 (2011)
اليمن	م.غ	5.90 (2011)
الشرق الأوسط	4.9	8.7 (2011-2010)
أوروبا الغربية	20.9	26.7 (2011-2010)
أمريكا الشمالية	14.0	19.4 (2011-2010)
العالم	5.8	8.6 (2011-2010)

م.غ: غير متوفر

المصدر: ILO, 2014.

الجدول رقم (4) : مؤسسات الضمان الاجتماعية في البلدان العربية

البلد	عدد مجالات السياسة على الأقل من قبل مؤسسة واحدة	عدد مجالات السياسة المرتبطة بالضمان الاجتماعي الغطاء على الأقل من قبل مؤسسة واحدة	المرضى (تقديري)	الولادة (تقديري)	كبار السن	إصابة العمل	وفى الصحة	التأمين	بدل الأسرة	البطالة
الجزائر	8	تغطية شاملة (8)	•	•	•	•	لا يوجد	•	•	•
جيبوتي	6	تغطية قانونية محدودة (6-5)	•	•	•	•	•	•	•	•
مصر	7	تغطية شبه شاملة (7)	•	•	•	•	•	•	•	•
ليبيا	6	مجال محدود للتغطية (6-5)	•	•	•	•	•	•	•	•
موريتانيا	6	تغطية قانونية محدودة (6-5)	Δ	•	•	•	•	•	•	•
المغرب	7	مجال شبه شامل (7)	•	•	•	•	•	•	•	•
الصومال	--	--	--	5	•	--	--	--	لا يوجد	لا يوجد
السودان	4	تغطية قانونية محدودة جداً (4-1)	لا يوجد	5	•	•	•	•	•	•
تونس	8	تغطية قانونية شاملة (8)	•	•	•	•	•	•	•	•
البحرين	5	حكم قانوني محدود (6-5)	لا يوجد	5	•	•	•	•	•	•
العراق	--	--	--	5	•	--	--	--	لا يوجد	لا يوجد
الأردن	6	تغطية قانونية محدودة (6-5)	Δ	•	•	=	=	=	لا يوجد	لا يوجد
الكويت	4	تغطية قانونية محدودة جداً	لا يوجد	5	•	=	=	=	لا يوجد	لا يوجد
عمان	4	تغطية قانونية محدودة جداً (4-1)	--	5	•	--	--	--	لا يوجد	لا يوجد
قطر	--	تغطية قانونية محدودة جداً (4-1)	--	5	•	--	--	--	لا يوجد	لا يوجد
السعودية	--	تغطية قانونية محدودة جداً (4-1)	5	5	•	•	•	•	•	•
سوريا	4	تغطية قانونية محدودة جداً (4-1)	لا يوجد	5	•	•	•	•	•	•
اليمن	5	تغطية قانونية محدودة (6-5)	•	5	•	•	•	•	•	•
الإمارات	--	--	--	5	•	--	--	--	•	•
بنغان	6	تغطية قانونية محدودة (6-5)	Δ	•	•	•	•	•	•	•

المصدر: ILO, 2014.

- هناك على الأقل مؤسسة أو برنامج واحد مشار إليه في التشريعات الوطنية. 5 = متاح بشكل محدود. 0 = لم يتم تنفيذ التشريع لغاية الآن.
- Δ = الاستفادة على شكل عيني فقط. -- = غير متوفر.

تاسعاً: التنسيق المؤسسي: الحاجة لمؤسسة "الدولة التنموية"

إن تعدد المؤسسات (اللاعبين) المسؤولة عن الإدارة الاقتصادية والاجتماعية، وبالكفاءة المطلوبة، يعتبر أمراً ضرورياً، إلا أنه ليس كافياً. إذ لابد من وجود رؤية وأداة تنسيق ما بين هذه المؤسسات بحيث تضمن أن تقوم كل مؤسسة لعب الدور المناط بها، بشكل مستقل وأو بشكل متكامل مع بقية المؤسسات. وتشير التجارب الدولية في مجال إدارة التنمية أن كافة البلدان التي حققت إنجازات في مجال الرفاه والعدالة الاجتماعية اعتمدت، بدرجة أو بأخرى، على دور تنموي للدولة (سواء بشكل صريح أو ضمني). (أنظر على سبيل المثال Change, 2003 الذي تعرّض لتجارب الدول المتقدمة حالياً، النامية سابقاً، والدول المصنّعة حديثاً، في مجال بناء المؤسسات، ودور الدولة التنموية).

إن هذا الدور للدولة لا يتضارب مع كون الدولة تتبّع أسلوب آلية السوق، أو التخطيط، في إدارة الاقتصاد. ففي كلتا الحالتين لابد من تدخل للدولة (ولو بدرجات متفاوتة) بهدف إصلاح فشل السوق، الذي يعتبر حقيقة في كافة النظم الاقتصادية، كلما تحقق هذا الفشل في تخصيص وتوزيع الموارد (وكذلك فشل الحكومة). ويوضح الإطار رقم (8) أهم معالم وظائف الدولة التنموية المقترحة بهدف تحقيق النمو الشامل في البلدان العربية. فيما يوضح الشكل رقم (5) تنسيق عمل مختلف المؤسسات باعتباره أحد مهام الدولة التنموية خدمة لأهداف "النمو الشامل".

الإطار رقم (8): الوظائف المقترحة لمؤسسة "الدولة التنموية" بهدف تحقيق أهداف "النمو الشامل" في البلدان العربية

إصدار/ تعديل للمؤسسات الرسمية (على شكل عقد اجتماعي يتمثل في الدستور/ القوانين) تتسق مع أهداف النمو الشامل بحيث تهدف، ضمن أهداف أخرى، إلى بناء اقتصاد مستدام قائم على المشاركة، والمساواة، والكفاءة، والعدالة الاجتماعية.

إصدار وثيقة، تتصف بإجماع مطلق أو نسبي، تجسّد رؤية المجتمع لمستقبله ومستقبل اقتصاده في الأجل الطويل. على أن يشارك في إعداد هذه الرؤية كافة ممثلي المجتمع على أساس الانتماءات الوطنية والمدنية. إيجاد الآليات، من خلال الخطط والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، التي تضمن عدم تضارب هديتي النمو، وعدالة توزيع الدخل. بل العكس فإن المزيد من العدالة يزيد من فرص خلق الطلب الجديد ومن ثم المزيد من النمو. احتواء التهديد الداخلي وضمان السلم الأهلي لتوفير أحد الشروط المسبقة المهمة لعمل "النمو الشامل"، وخلق تماسك اجتماعي قوي يضمن عمل الاقتصاد بدون قيود وعوائق اجتماعية.

تحديد مؤسسة الدولة التنموية حدود التدخل في الحياة الاقتصادية حسب درجة نضج القطاع الخاص ودوره الاجتماعي، والقيود المحلية والخارجية، وضمان حد أدنى لرفاه المستهلك وربحية المنتج، واعتبارات السلم الاجتماعي.

قيام مؤسسة الدولة التنموية، من خلال وزارة التخطيط، والمجالس التخطيطية، أو من يقوم مقامها، في ضمان ممارسة المؤسسات الاقتصادية، والاجتماعية المختلفة (مثل وزارات المالية، والتخطيط، والشؤون الاجتماعية والعمل، والمجتمع المدني، وشبكات الأمان الاجتماعي، والبنك المركزي والقطاعات المالية الأخرى، والعالم الخارجي، وغيرها) لأدوارها بشكل متكامل مع بعضها البعض، سواء في مجال انسيابية المعلومات، أو اتخاذ القرارات.

القيام بدور امتصاص الصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار الموارد الطبيعية، والمشاكل الإقليمية، وغيرها، وبالتنسيق مع بقية المؤسسات، وبالشكل الذي يعيد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي إلى الأوضاع التي تخدم تحقيق أهداف "النمو الشامل".

العمل على خلق علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية خارجية تتسم بالحيادية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام الالتزامات الدولية والإقليمية بما يخدم مصالح البلد العربي، وحماية المكتسبات المحلية.

المصدر: الكاتب.

الهوامش

(1) تشترط الدراسة المسحية المشار إليها، وحتى يعمل المضاعف من خلال الاستثمار العام، بشكل فعال، تشترط عدة شروط، منها: وجود طاقة عاطلة، ووجود قيود على السيولة بالقطاع العائلي، وأن الإنفاق الحكومي لا يحل محل الإنفاق الخاص بل يعزز إنتاجية عاملي رأس المال والعمل، وأن المديونية الحكومية منخفضة، وأن انخفاض الضرائب يرفع من عرض العمل و/أو الاستثمار، والحاجة لسياسة نقدية توسعية بشرط عدم وجود نتائج تضخمية.

(2) يشير هذا المصطلح إلى الحالة التي لا تساعد فيها سياسة التوسع النقدي بزيادة أسعار الفائدة، والدخل. ومن ثم لا يمكن إنعاش الاقتصاد.

(3) يعبر عن هذه الفترات الطويلة من خلال ما يسمى بمنحنى "J" الذي يوضح الضجوة الزمنية ما بين وقت اتخاذ قرار تخفيض قيمة العملة، ووقت بدء زيادة قيمة الصادرات.

(4) سيتحقق نفس التأثير في حالة فشل العرض النقدي في تكيفه لارتفاع الأسعار.

المراجع

صندوق النقد العربي، وآخرون، 2014، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي.

Arabia CSR Network, About Us <www.arabiacsrnetwork.com/about-us>.

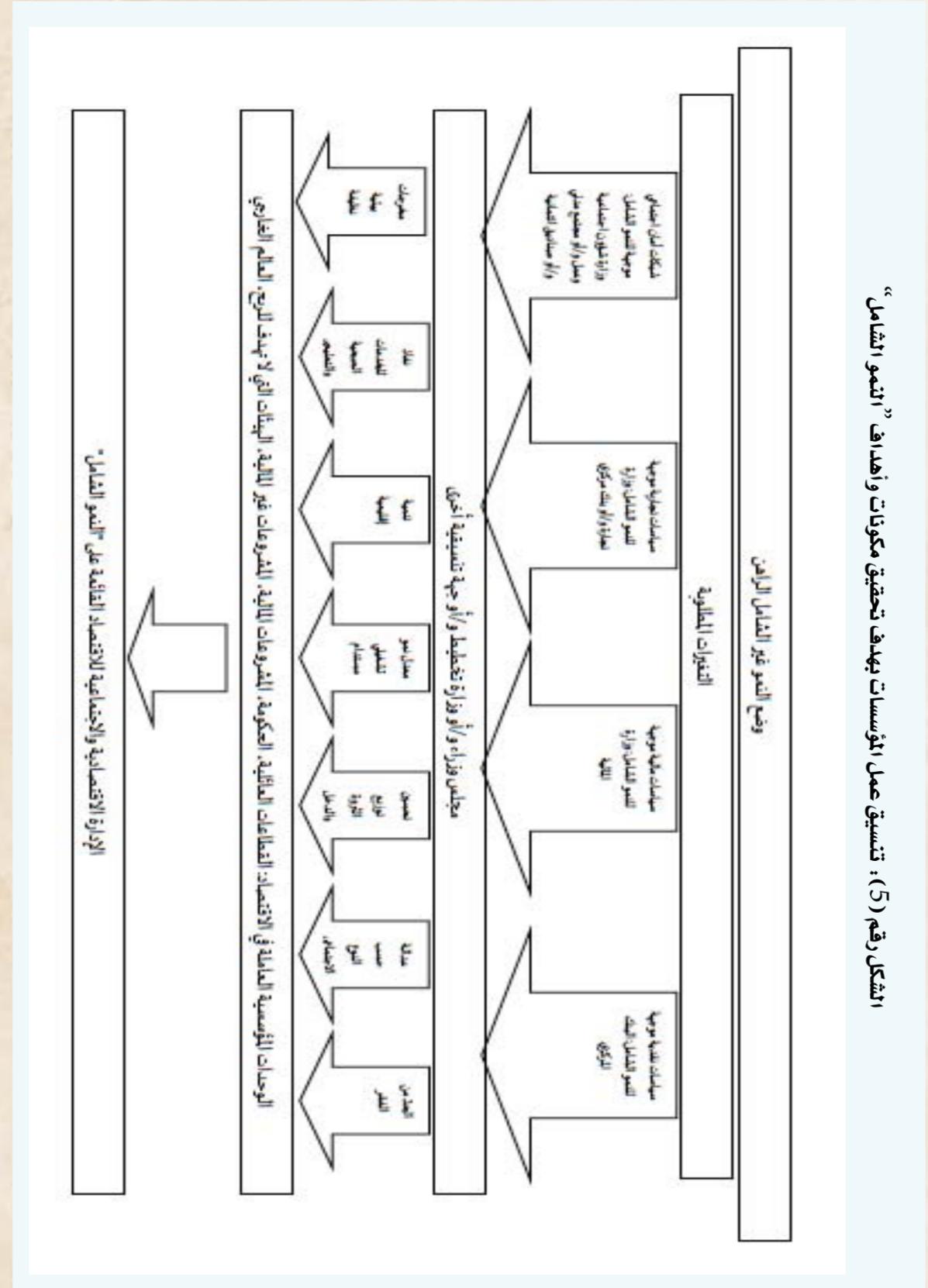
Bank of Korea, 2013, BOK Working Paper No. 213-21 (2013.09).

Chang, H., 2003, Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective, Anthem Press, UK.

European Commission (EC), 2011, Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions: A Renewed EU Strategy 2011-14 for Corporate Social Responsibility, Brussels, 25.10.2011, COM (2011) 681 Final.

Hemming, R., M. Kell, and S. Mahfouz, 2002, The Effectiveness of Fiscal Policy in Stimulating Economic Activity: A Review of Literature, IMF Working Paper WP/02/208, Washington, DC.

Husain, I., 2005, Keynote Address, SBP-Research Bulletin (2), cited by Felipe, J., 2012.



Schmidt Hebbel, Klans, 2012, Fiscal Institution in Resource – Rich Economies: Lessons from Chile and Norway, Economic Research Forum Working paper No.682.

The European Report on Development, 2010, Social Protection for Inclusive Development: A New Perspective in EU Co-Cooperation with Africa, Belgium.

The World Bank Database Website, <<http://search.worldbank.org>>

The World Bank, 2015, Global Economic Prospects: Having Fiscal Space and Using it, Washington, DC.

The World Bank, Data <<http://data.worldbank.org/indicators>>

United Nation Development Program (UNDP, 2008), reforming energy subsidies opportunities to contribute to the climate change agenda, united nation environmental programme, 2008.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 2001, Social Responsibility, UNCTAD/ITE/IIT/22, Geneva.

United Nations Development Fund for Women (UNIFEM), and European Union (EU), 2008, Integrating Gender Responsible Budgeting into the Aid Effectiveness Agenda: Rwanda, Tanzania, and Morocco Reports.

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), What is CSR? <<http://www.unido.org/en/what-we-do/trade/csr/what-is-csr.html>>.

United Nations Institute for Training and Research (UNITAR), 2013, Introduction to Corporate Social Responsibility <<http://www.unitar.org/event/introduction-corporate-social-responsibility>>.

International Labour Organization (ILO), 2012, Monetary Policy and Employment in Developing Asia, ILO Asia Pacific Working Paper Series, Geneva, February.

International Labour Organization (ILO), 2012, Social Protection Flows Recommendation, Resolution No. 202, Geneva.

International Labour Organization (ILO), 2014, Social Protection Global Policy Trends 2010-2015, From Fiscal Consolidation to Expanding Social Protection: Key to Crisis Recovery, Inclusive Development and Social Justice, Social Protection Department, Paper No. 12, Geneva.

International Labour Organization (ILO), 2014, World Social Protection Report: Building Economic Recovery, Inclusive Development and Social Justice, 2014/2015, Geneva.

International Labour Organization (ILO), 2015, Monetary Policy and Employment in Developing Asia, ILO Asia-Pacific Working Paper Series, Geneva.

International Labour Organization (ILO), 2015, World Employment Social Outlook: The Changing Nature of Jobs, ILO Research Department, Geneva.

International Monetary Fund (IMF), 2003, Deflation: Determinants, Risks and Policy Options: Findings of an Interdepartmental Task Force, Occasional Paper 221, Washington, DC., April.

McKinley, T., 2004, Economic Policies and Poverty Reduction in Asia and the Pacific, United Nations Development Programme, New York, February.

Milanovic, B., 2003, The Two Phases of Globalization: Against Globalization As We Know it, World Development, No. 31, Vol. 4.

Ministry of Finance, 2009/2010, Gender Budgeting <<http://finmin.nic.in/reports/index.html>>, India.

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2014, Making Inclusive Growth Happen, Indonesia Growth Initiative, Paris.

Hemming, R., M. Kell, and S. Mahfouz, 2002, The Effectiveness of Fiscal Policy in Stimulating Economic Activity: A Review of Literature, IMF Working Paper WP/02/208, Washington, DC.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الإصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشائها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الاقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد والأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني والأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث والأربعون
مؤشرات الجدارة الائتمانية	د. ناجي التوني	الرابع والأربعون
الدمج المصرفي	الدمج المصرفي	
اتخاذ القرارات	اتخاذ القرارات	
الإرتباط والانحدار البسيط	الإرتباط والانحدار البسيط	
أدوات المصرف الإسلامي	أدوات المصرف الإسلامي	
البيئة والتجارة والتنافسية	البيئة والتجارة والتنافسية	
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	
الاقتصاد القياسي	الاقتصاد القياسي	
التصنيف التجاري	التصنيف التجاري	
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أساليب التفاوض التجاري الدولي	
مصفوفة الحسابات الاجتماعية	مصفوفة الحسابات الاجتماعية	
وبعض استخداماتها	وبعض استخداماتها	
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة	منظمة التجارة العالمية: من الدوحة	
إلى هونج كونج	إلى هونج كونج	
تحليل الأداء التنموي	تحليل الأداء التنموي	
أسواق النفط العالمية	أسواق النفط العالمية	
تحليل البطالة	تحليل البطالة	
المحاسبة القومية الخضراء	المحاسبة القومية الخضراء	
مؤشرات قياس المؤسسات	مؤشرات قياس المؤسسات	
الإنتاجية وقياسها	الإنتاجية وقياسها	
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	نوعية المؤسسات والأداء التنموي	
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	عجز الموازنة: المشكلات والحلول	
تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي	تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي	
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق	مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق	
الاستهلاكي	الاستهلاكي	
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	
اقتصاديات التعليم	اقتصاديات التعليم	
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	
مؤشرات قياس الفساد الإداري	مؤشرات قياس الفساد الإداري	
السياسات التنموية	السياسات التنموية	
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	
قياس التحوّل الهيكلي	قياس التحوّل الهيكلي	
المؤشرات المركبة	المؤشرات المركبة	
التطورات الحديثة في الفكر	التطورات الحديثة في الفكر	
الاقتصادي التنموي	الاقتصادي التنموي	
برامج الإصلاح المؤسسي	برامج الإصلاح المؤسسي	
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	المساعدات الخارجية من أجل التنمية	
قياس معدلات العائد على التعليم	قياس معدلات العائد على التعليم	
خصائص أسواق الأسهم العربية	خصائص أسواق الأسهم العربية	
التجارة الخارجية والتكامل	التجارة الخارجية والتكامل	
الاقتصادي الإقليمي	الاقتصادي الإقليمي	
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	
سياسات تطوير القدرة التنافسية	سياسات تطوير القدرة التنافسية	
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	عرض العمل والسياسات الاقتصادية	
دور القطاع التمويلي في التنمية	دور القطاع التمويلي في التنمية	
تطور أسواق المال والتنمية	تطور أسواق المال والتنمية	
بطالة الشباب	بطالة الشباب	
الاستثمارات البينية العربية	الاستثمارات البينية العربية	
أ. حسان خضر	أ. حسان خضر	
أ. جمال حامد	أ. جمال حامد	
أ. صالح العصفور	أ. صالح العصفور	
أ. حسن الحاج	أ. حسن الحاج	
د. مصطفى بابكر	د. مصطفى بابكر	
د. مصطفى بابكر	د. مصطفى بابكر	
د. بلقاسم العباس	د. بلقاسم العباس	
أ. حسان خضر	أ. حسان خضر	
أ. صالح العصفور	أ. صالح العصفور	
د. أحمد الكواز	د. أحمد الكواز	
د. أحمد الكواز	د. أحمد الكواز	
د. علي عبد القادر علي	د. علي عبد القادر علي	
أ. حسان خضر	أ. حسان خضر	
د. بلقاسم العباس	د. بلقاسم العباس	
د. أحمد الكواز	د. أحمد الكواز	
د. علي عبد القادر علي	د. علي عبد القادر علي	
د. حسان الحاج	د. حسان الحاج	
د. مصطفى بابكر	د. مصطفى بابكر	
د. علي عبد القادر علي	د. علي عبد القادر علي	
د. حسن الحاج	د. حسن الحاج	
د. علي عبد القادر علي	د. علي عبد القادر علي	
د. رياض بن جليلي	د. رياض بن جليلي	
د. علي عبد القادر علي	د. علي عبد القادر علي	
أ. عادل عبد العظيم	أ. عادل عبد العظيم	
د. عدنان وديع	د. عدنان وديع	
د. أحمد الكواز	د. أحمد الكواز	
د. علي عبد القادر علي	د. علي عبد القادر علي	
د. أحمد الكواز	د. أحمد الكواز	
د. رياض بن جليلي	د. رياض بن جليلي	
د. أحمد الكواز	د. أحمد الكواز	
أ. ربيع نصر	أ. ربيع نصر	
د. بلقاسم العباس	د. بلقاسم العباس	
د. علي عبد القادر علي	د. علي عبد القادر علي	
د. رياض بن جليلي	د. رياض بن جليلي	
د. بلقاسم العباس	د. بلقاسم العباس	
د. علي عبد القادر علي	د. علي عبد القادر علي	
د. أحمد الكواز	د. أحمد الكواز	
د. علي عبد القادر علي	د. علي عبد القادر علي	
د. رياض بن جليلي	د. رياض بن جليلي	
د. وشاح رزاق	د. وشاح رزاق	
د. وليد عبد مولا	د. وليد عبد مولا	
د. إبراهيم أونور	د. إبراهيم أونور	
د. وليد عبد مولا	د. وليد عبد مولا	
د. بلقاسم العباس	د. بلقاسم العباس	

فعالية أسواق الأسهم العربية
المستأولة الاجتماعية للشركات
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية
مناطق التجارة الحرة
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
الخصائص والتحديات
تذبذب أسواق الأوراق المالية
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي
مؤشرات النظم التعليمية
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية
تمكين المرأة من أجل التنمية
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية
نظام الحسابات القومية لعام 2008
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية
والنامية
الطبقة الوسطى في الدول العربية
كفاءة البنوك العربية
إدارة المخاطر في الأسواق المالية
السياسات المالية المحابية للفقراء
السياسات الاقتصادية الهيكلية
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس
التعاون الخليجي
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية
سياسات العدالة الاجتماعية
السياسات الصناعية في ظل العولمة
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك
المركزية
التخطيط والتنمية في الدول العربية
التخطيط الاستراتيجي للتنمية
سياسات التنافسية
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف
الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية
والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية
اللامركزية وإدارة المحليات: تجارب عربية ودولية
حدود السياسات الاقتصادية
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة
التدريب وبناء السلوك المهني
المخاطر الاجتماعية
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية:
حالة الدول العربية

د. إبراهيم أونور
د. حسين الأسرح
د. وليد عبد مولا
د. أحمد الكواز

د. رياض بن جليلي
د. إبراهيم أونور
د. محمد أبو السعود
د. رياض بن جليلي
د. وليد عبد مولا
د. بلقاسم العباس
د. رياض بن جليلي
د. إبراهيم أونور
د. أحمد الكواز

د. بلقاسم العباس
د. علي عبدالقادر علي
د. وليد عبد مولا
د. إبراهيم أونور
د. وليد عبد مولا
د. أحمد الكواز
د. رياض بن جليلي

د. بلقاسم العباس
د. وليد عبد مولا
د. بلقاسم العباس

د. وشاح رزاق
د. حسين الطلافحة
د. وليد عبد مولا
أ. صالح العصفور
د. محمد أمين لزعر

أ. بلال حموري
د. أحمد الكواز
د. محمد عمر باطويح
د. أحمد الكواز
د. محمد أمين لزعر
د. ايهاب مقابله
د. فهد الفضالة
د. فيصل حمد المناور
د. ايهاب مقابله
د. وليد عبد مولا

التاسع والثمانون
التسعون
الواحد والتسعون
الثاني والتسعون

الثالث والتسعون
الرابع والتسعون
الخامس والتسعون
السادس والتسعون
السابع والتسعون
الثامن والتسعون
التاسع والتسعون
المائة

المائة وواحد
المائة واثنان
المائة وثلاثة
المائة وأربعة
المائة وخمسة
المائة وستة
المائة وسبعة
المائة وثمانية

المائة وتسعة
المائة وعشرة
المائة والحادي عشر

المائة والثاني عشر
المائة والثالث عشر
المائة والرابع عشر
المائة والخامس عشر
المائة والسادس عشر

المائة والسابع عشر
المائة والثامن عشر
المائة والتاسع عشر
المائة والعشرون
المائة والواحد والعشرون
المائة والثاني والعشرون
المائة والثالث والعشرون
المائة والرابع والعشرون
المائة والخامس والعشرون
المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية
النمو الشامل

د. نواف أبو شمالة
د. أحمد الكواز

المائة والثامن والعشرون
المائة والتاسع والعشرون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm



المعهد العربي للتخطيط بالكويت
 صندوق البريد 8834 ص.ب. 13059 دولة الكويت
 هاتف: 34644061 34644130 34644062 - فاكس: 34644295
www.aic.gov.kw
 الكويت

